

جنيف، ١٩-٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

بيان ممثل الولايات المتحدة دونالد أ. ماهلي الذي ألقاه
أمام اللجنة الجامعة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

ما انفكت الولايات المتحدة تشارك مشاركة نشطة في وضع العديد من المعاهدات وفي الجهود الرامية إلى التحقق منها. ونحن بصدد مهمة لا ينبغي الاستهانة بها. فبناء الثقة في الامتثال لاتفاقية مهمة نعتقد اعتقاداً راسخاً أن من الواجب تحديدها في كل حالة بشكل يوافق السمات التي تنفرد بها الأسلحة المزمع حظرها أو مراقبتها. والإجراءات أو المعايير التي توضع فيما يخص مختلف الأوضاع وشتى الأسلحة من شأنها الإغضاء عن البعض من السمات التي تنفرد بها الأسلحة البيولوجية وأن توفر ثقة في الامتثال كاذبة وربما ضارة من حيث أن الدول ستدعي الامتثال على أساس التقيد بمعايير ناقصة أو مضللة قد لا تؤمن الامتثال المنشود. وهناك منطلق مشترك لاتفاقية للأسلحة البيولوجية ألا وهو الاعتقاد المشترك بأن هذه الاتفاقية بحاجة إلى التعزيز.

والولايات المتحدة تعتقد أن عبارة "التحقق الفعال" في السياق التخصصي المتعلق بمراقبة الأسلحة رسمياً تشير إلى مجموعة من التدابير التي تستهدف التحقق من الامتثال لأحكام معاهدة ما مع الثقة الكافية في استكشاف أي انتهاك ذي مغزى عسكري في حينه بحيث تتمكن الدول الأطراف الأخرى من اتخاذ الإجراءات المضادة المناسبة. بالإضافة إلى ذلك ينبغي لنظام فعال للتحقق أن يكفل ما لا علاقة له بالموضوع من أمن وطني ومعلومات بشأن الملكية الصناعية ويعود بالنفع الصافي على الأمن الوطني للدول الأطراف. وفي حالة الاتفاقية المذكورة ينبغي لها أن تنهض بالغايات المتوخاة من عدم الانتشار التي حددها المجتمع الدولي.

ويفترض هذا التعريف بالإضافة إلى ذلك أن التدابير وضعت مع توفر القدرة على التمييز، بأدنى حد من الغموض، بين الأنشطة التي تحظرها المعاهدة والأنشطة التي لا تحظرها. وقد اعترف فريق الخبراء المخصص بالصعوبة الجمة في الوفاء بهذا الشرط ولكنه "خلص إلى أن التدابير المحتملة كما حدت وقيمت يمكن أن تفيد بدرجات مختلفة في تعزيز الثقة، من خلال الشفافية المتزايدة، في أن الدول الأطراف تقوم بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية". بالإضافة إلى ذلك "رأى الفريق، أن بعض تدابير التحقق قد يسهم، من وجهة النظر العلمية والتقنية، في تعزيز فعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها".

وحتى في سياق هذا التعريف المرن للتحقق، أي تعزيز الامتثال فإن تحديد "الأنشطة التي تحظرها الاتفاقية" و"الأنشطة التي تبيحها" والتمييز بينها بدرجة معقولة من الدقة مهمة بالغة التعقيد إزاء نواحي الحظر التي تنفرد بها الاتفاقية. وعملية تحديد ما إذا كان قد حدث انتهاك للاتفاقية ليس مهمة تحليلية سهلة وهي تتوقف على القصد فضلا عن الشواهد المادية. وهذا البيان لا يعني أننا نعارض تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ولكن لا بد من أن يتجلى في البروتوكول ما هو عملي من الناحيتين التقنية والسياسية على حد سواء.
